

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/452
29 September 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة
United Nations
ARCHIVES
Prétre de retourner
au bureau E. 4123

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٦١ (و) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

الملة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٣ - ١	أولا - مقدمة
٢	١٩ - ٤	ثانيا - أنشطة محددة

أولا - مقدمة

١ - في أعقاب المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية المنعقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ٤٥/٤٢ ، المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، إلى الأمين العام أن يتخذ الاجراء اللازم ، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتوفرة ، من أجل تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر .

٢ - وعملا بالفقرة ٣٥ - تاسعا (باء) من الوثيقة الختامية للمؤتمر^(١) ، قام الأمين العام ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بتشكيل فرقة عمل رفيعة المستوى داخل الأمانة العامة مؤلفة من : المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، بومفه رئيسا ، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، ووكيل الأمين العام لشؤون الاعلام ، والأمين العام المساعد للبحوث وجمع المعلومات ، ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح منظما لفرقة العمل . ويستلزم الامر استعراض تشكيل فرقة العمل في ضوء التغييرات التنظيمية الأخيرة في الأمانة العامة .

٣ - وفي التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة ، في جملة أمور ، بالأنشطة المحددة التي اضطلعت بها فرقة العمل (انظر ، A/46/527) . ورحبت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٦/٤٦ جيم المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، بتقرير الأمين العام ، وطلبت إليه أن يواصل ، عن طريق الأجهزة المناسبة وفي حدود الموارد المتاحة ، اتخاذ الاجراء اللازم لتنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر ، وأن يقدم إليها تقريراً في دورتها السابعة والأربعين .

ثانيا - الأنشطة المحددة

٤ - ووفقا للأولويات التي حددتها فرقة العمل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ (انظر A/45/592 و A/46/527) تم الاضطلاع بالأنشطة المحددة الوارد وصفها أدناه ، تحت ظروف كانت فيها الموارد محدودة جدا .

٥ - وشارك مكتب شؤون نزع السلاح في المؤتمر المعني بـ "التعاون الدولي في استخدام التكنولوجيا الصناعية العسكرية للأغراض السلمية" والذي عقد بالتعاون مع

الجمعية الصينية لاستخدام التكنولوجيا الصناعية العسكرية في الأغراض السلمية ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ، والذي عقد في بيجين في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . وحضر المؤتمر عدد من المشاركين من أكثر من ٣٠ بلدا .

٦ - وأشار في هذا المؤتمر أنه لما كان مزيد من البلدان قد بدأ في معالجة عملية التحول الفعلية ، فإنه يجري طرح مسائل تقنية ، فضلا عن قيام بعض الهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بما فيها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، بمعالجة جوانب محددة لهذه المشكلة . وأكد عدد من المشاركين أن دور الأمم المتحدة في تعزيز تبادل الخبرات الوطنية يعد أمرا مستموبا ، لكنه غير كاف في حد ذاته لتيسير الانتقال من اقتصاد عسكري الى اقتصاد مدني . وطالب عدد من المشاركين بأن تقوم الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا .

٧ - ولم يعتمد المؤتمر أي إعلان ، ومع ذلك ، يرد أدناه بعض الآراء المعرب عنها أثناء المناقشة :

(أ) مع تقلص القطاع الصناعي العسكري في العالم ، فإن التحول الى الانتاج المدني لا يمثل إلا مسارا واحدا من مسارات العمل العديدة الممكنة التي يحتمل أن يسلكها المنتجون العسكريون الرئيسيون . وقد لجأت اقتصادات السوق ، بوجه خاص ، الى إغلاق المصانع كجزء من تجميع العديد من وحدات التصنيع أو لجأت الى المصادرات أو الجمع بين هذين الاجراءين ، مع قيام البعض منها بمحاولة دخول صناعة نزع السلاح عن طريق تطوير تقنيات التحقق أو عمليات التخلص من الاسلحة .

(ب) إن السياسات الوطنية للتحول من الانتاج العسكري الى الانتاج المدني تضمن في حد ذاتها عدم مواصلة برامج التحديث العسكري .

(ج) وفيما يتعلق بالبلدان التي تجري فيها بالفعل عملية التحول ، لم تكن هذه العملية مجرد عملية تقنية لتغيير التمايم الهندسية ، بل كانت فعالية التكاليف ووفورات الحجم والاعتماد على الواردات وعامل الوقت اعتبارات هامة لنجاح مشروع التحويل .

(د) تعذر استمرار المحاولات الوطنية الرامية الى التحول بمعزل عن جوانب أخرى مثل فرص الوصول الى الاسواق العالمية ونقل التكنولوجيا .

٨ - وعقد في دورتموند ، بألمانيا في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، المؤتمر الدولي المعني بالتحول : فرص من أجل التنمية والبيئة . وتولى تنظيم هذا المؤتمر مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي والبحث ، وولاية ومتفاليا في شمال الراين وولايات حماية البيئة وجامعة دورتموند بألمانيا . واجتذب المؤتمر مشاركة أكثر من ٢٠٠ من كبار الزعماء السياسيين ورجال الصناعة والعلماء والتكنولوجيين من ٢٥ بلدا وممثلين لمنظمات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي تشارك حاليا في استكشاف التدابير العملية لتعزيز تحويل المرافق والقدرات العسكرية من أجل تحقيق مزايا مستدامة تعود على البشر بالنفع .

٩ - وعكست المداولات التي جرت في المؤتمر تزايد الوعي بالمزايا البيئية الممكنة للتحول على أعلى المستويات الحكومية وعلى صعيد المنشآت الصناعية ومؤسسات البحث .

١٠ - وخلال المناقشة التي جرت في الجلسات العامة واجتماعات الافرقة العاملة والبيانات المكتوبة ظهر عدد من المقترحات البناءة لتعزيز آفاق تنفيذ خطط التحويل . وتأتي هذه المقترحات في صورة اجراءات يمكن اتخاذها على الصعيدين الدولي والوطني . وتندرج هذه المقترحات أساسا تحت فئات مجموعة من الدراسات وتبادل المعلومات ونظم تبادل المعلومات ومنشورات رئيسية ومؤتمرات متابعة معنية بمسائل محددة ومجموعة مختلفة من خطط التحويل التكنولوجي والتصاميم المؤسسية الابتكارية .

١١ - وشارك مكتب شؤون نزع السلاح في حلقة عمل عقدت ليوم واحد عن "ربط التدفقات المالية بالنفقات العسكرية : تعزيز التنمية أو التدخل غير المبرر" والتي نظمتها مجلس التنمية عبر البحار في واشنطن العاصمة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

١٢ - وجمعت حلقة العمل هذه خبراء من بعض البلدان المانحة الرئيسية ، وممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة ، ودارسين من البلدان التي تتلقى مساعدات إنمائية ، ونوقشت فيها ورقة موقف أعدها مجلس التنمية عبر البحار ، وتناولت التطورات الرئيسية التي أدت الى المناقشة الجارية بشأن جعل تخفيضات الانفاق العسكري شرطا لتلقي المساعدة الانمائية .

١٣ - ولوحظ أن هذا الموضوع ، لا يزال محل جدل ، منذ أن طرح قبل عامين ، حيث لم تقتصر الاعتراضات على الربط بين تخفيض الأسلحة والأهداف الانمائية على البلدان المتلقية للمعونة بل شملت أيضا المانحين الشنئين ، كما كان واضحا في حلقة العمل .

١٤ - وأشار المسؤولون عن برامج المعونة الانمائية الى أن تخفيض البلدان المتلقية للانفاق العسكري هو أحد الاعتبارات العديدة التي تحكم سياسات المعونة . وقالوا إنه على الرغم من أن سياسات المساعدة الانمائية تساعد ربط المساعدة بتخصيم الانفاق العسكري ، فإن وقف هذه المساعدة بسبب تزايد الانفاق العسكري ، قرار تحكمه في معظم البلدان المانحة اعتبارات سياسية أخرى .

١٥ - وأشار أيضا الى أنه لا يتوافر لدى وكالات المعونة الانمائية المعلومات الضرورية ولا الخبرة اللازمة لتقييم المستوى المناسب للانفاق العسكري في البلدان النامية . أما في الوقت الراهن ، فإن هذه الوكالات أكثر اهتماما بالإشارة الى تكاليف الغرمة الضائعة للنفقات العامة ، وتأکید استصواب ادارة الموارد الوطنية بصورة كفؤة . وعلى الرغم من أن البيانات المتاحة لم تبين وجود صلة مباشرة بين انخفاض مستويات الانفاق العسكري وارتفاع الاداء في مجال مراعاة حقوق الانسان ، وحماية البيئة وبناء المؤسسات الديمقراطية في البلدان النامية ، فقد اقترح تشجيع البلدان المانحة على استكشاف امكانية وضع برامج معونة لمجموعة صغيرة من البلدان المتلقية في شكل صفقات "يصعب رفضها" لتشجيعها على خفض مستويات الانفاق العسكري .

١٦ - وكان هناك عموما شعور عام بأنه بالنظر الى الطبيعة السياسية العالية للمسائل المتعلقة بالامن الوطني ، بما فيها النفقات العسكرية ، فإن الأمم المتحدة تعد محفلا مناسباً لتعزيز تقييد الانفاق العسكري ومعالجة المشاكل العملية الناشئة عن المعلومات المتعلقة بعمليات تخفيض الأسلحة . وفي هذا الصدد ، تم تقديم موجز للتطورات الأخيرة في الأمم المتحدة في هذا الميدان .

١٧ - وسيعقد في موسكو ، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، مؤتمر دولي تنظمه شبكة العلم والتكنولوجيا والبيئة والموارد التابعة لادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع حكومة الاتحاد الروسي ، ومكتب شؤون نزع السلاح وشعبة شؤون الفضاء الخارجي التابعة لادارة الشؤون السياسية ، ومنظمة الطيران المدني الدولية واليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة . وسوف يستند هذا المؤتمر الى مساهمات

مقدمة من خبراء في مجالات التحول ونزع السلاح والسياسات المتعلقة بالمعلم والتكنولوجيا وتقييم تكنولوجيات الغضاء الجوي والتمويل الانمائي ، وسيتم كذلك على نتائج المؤتمرين المعنيين بالتحول اللذين عقدا في بكين في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ و في دورتموند في شباط/فبراير ١٩٩٢ .

١٨ - وواصلت ادارة شؤون الاعلام الاضطلاع بأنشطتها الاعلامية بشأن نزع السلاح والتنمية بها في ذلك العلاقة بينهما . وانتجت ادارة شؤون الاعلام ، في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، برنامجا تليفزيونيا ، بعنوان "الاذرة محل الاسلحة" ، في إطار السلسلة الاسبوعية "الأمم المتحدة في ساحة العمل" . واستند هذا البرنامج الى المقرر الذي اتخذته الأمم المتحدة بإمكانية استخدام الاسلحة الخردة لخدمة عمليتي السلم وإعادة التاهيل . وتم منح عشرة أطنان من المعدن للعيادة العالمية لإعادة التاهيل في هندوراس ، لتحويلها الى أطراف صناعية لمعوقتي الحرب في هذه المنطقة . ومكنت هذه المنحة صندوق إعادة التاهيل من خفض تكاليف تصنيع أعضاء صناعية أخرى باهظة الثمن . كما خفضت أيضا في الوقت اللازم للانتاج حيث من الممكن اقتطاع أجزاء من المدافع واستعمالها مباشرة .

١٩ - ويجري أيضا معالجة هذه المسألة في عدد من البرامج الوثائقية التي تظلمع بها ادارة شؤون الاعلام وفي اذاعة مقتطفات من المجلات والبنود الاخبارية مثل : اندونيسيا تطبق تقنيات نووية في مجال التنمية الاقتصادية" (PUNTOS CARDINALES) ، حزيران/يونيه ١٩٩١) ؛ "استخدام الموارد العسكرية لحماية البيئة" (SCOPE) ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) ، "نزع السلاح النووي وادارة البيئة في افريقيا" (PERSPECTIVES) ، INTERNATIONALES ، أيار/مايو ١٩٩٢) ، "نزع السلاح والنظام العالمي الجديد" (PUNTOS CARDINALES ، أيار/مايو ١٩٩٢) ؛ و "نزع السلاح والتنمية" (الأمم المتحدة في ساحة العمل ، أيار/مايو ١٩٩٢) .

الحواشي

(١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع (E.87.IX.8) .
